

**Permanent Mission of
The Republic of the
SUDAN
To U.N. Office, Geneva**

بسم الله الرحمن الرحيم

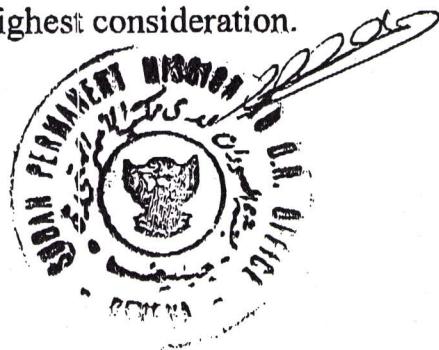


البعثة الدائمة
لجمهورية السودان
جنيف

Ref: N/249/10

The Permanent Mission of the Republic of The Sudan to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and with reference to the latter's Note Verbal reference CM/SL/is, dated 5 August 2010, regarding the Human Rights resolution 13/11 entitled "Human Rights of Persons with Disabilities: national implementation and monitoring and introducing as the theme for 2011 the role of international cooperation in support of national efforts for the realization of the rights of persons with disabilities" which requests that the OHCHR prepares a study to enhance awareness of the role played by international cooperation in support of national efforts for the realization of the purpose and objectives of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities, has the honour to transmit herewith the relevant information related to Sudan to prepare this study.

The Permanent Mission of the Republic of The Sudan avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.



Geneva, 14 October 2010

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Fax: 022 917 90 08
E-mail: registry@ohchr.org

OHCHR REGISTRY

14 OCT. 2010

Recipients :J.S.....
....L.G.....
....T.Servia....
.....

وزاره الرعاية والضمان الاجتماعى
الإمارة العامة للمعاقين
دراسة تقييم الأشخاص ذوى الإعاقة

أولاً :

مقدمة :

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي هي الوزارة الاتحادية التي تحصل هنوم العمل في مجال الإعاقة على مستوى الجمهورية تتبع لاختصاصها في الإشراف والتسيير والتربية وإعداد المعروقات على المستوى القومي .

في إطار اهتمام الدولة بالتشريعات والقوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحظى حقوق وكرامة الأشخاص ذوى الإعاقة ، وسعى الدولة إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بتأهيل وتدريب وتوسيع المعلقين والمجتمع وتعزيز مشاركتهم وفعاليتهم كشركاء أصيلين في تحقيق التنمية المستدامة (لا أنت تحتاج إلى الجهد الأكبر لتوصيل الرسالة إلى متذمّن القرار وشركات مجتمعية دولية وطنية للارتفاع بمستوى التوعية المجتمعية وإنزال هذه الحقوق والاستثمار على أرض الواقع ،

هذا يك جملة من التشريعات والقوانين الوطنية أنت داعمة للاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بالمعاقين وحقوقهم متمثلة في قانون الصاغون لسنة ٢٠٠٩م ، كما تم إدخال المعلقين ضمن الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة للأعوام (١٩٩٤م - ٢٠٢٠م) .

كما نص دستور السودان لسنة ٢٠٠٥م في المواد (٤٤،٤٥،١٢) إلى تأهيل ورعاية حقوق المعلقين .

ثانياً : المواقف الأساسية التي تم تبنيها على المستوى القومي لتنفيذ الاتفاقية الدولية والمبادرات المرصودة :

- شارك السودان في معظم الجلسات المختلفة المصوّبة لمفاوضة الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة والمشاركة في اقتراح بعض التعديلات الهامة والتركيز على الأسرة باعتبارها الوحدة المعينة للضمان المعنى .

- تمت المصادقة من رئيس الجمهورية في ٢٠٠٩/٢/٢٥ وتم إيداعها في الأمم المتحدة لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٤/٤/٢٠٠٩ وفى ٥/٢٥/٢٠٠٩ أصبح متصلاً فعلياً للاتفاقية .
 - تم الإعداد للميثاق الوطني للإعاقة والذي يعنى كل المحاور بالاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للإعاقة الصادر من جامعة الدول العربية بمشاركة واسعة من كل الشركاء ومنظمات المعاقين والمعاقين أنفسهم والذي اعتمد واسترشد بالعهود والمواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية والتي تحدثت على حرية الإنسان وحقه في الحياة . تسلماً بان قضية الإعاقة قضية يلزم مواجهتها بتكامل وتكامل جهود الحكومة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمعاقين أنفسهم .
 - تم تمهيله ونشر الاتفاقية عبر كل التشككاء والنظراء في كل ولايات السودان .
 - تم إلغاء قانون ١٩٨٤م وإصدار قانون سنة ٢٠٠٩م يستوعب التقدم والحقوق التي أشارت إليها الاتفاقية ، كما تم البدء في إصدار اللوائح الخاصة بالقانون .
 - تم انطلاق ورش توسيعية بالحقوق التي وردت بالاتفاقية .
 - تم تدريب منظمات المعاقين على الاتفاقية وما ورد فيها من حقوق .
 - كما تم استيعاب المعاقين ضمن تعداد السكان الخامس (٢٠٠٩م) بتصنيفاتهم وأعدادهم والبيانات اللازمة .
 - تم الان إصدار القرار رقم (٨٣) لعام ٢٠١٠م بتوزيع إدارة المعاقين الفرعية إلى إدارة عامة تقوم بالمهام والتخطيط والتقييس وإذابة البرامج القومية وأعباء ومهام المجلس القومي لرعاية المعاقين وهو برئاسة وزير الرعاية والضمان الاجتماعي .
 - تم إصدار القرار رقم (٤٥) بشكيل لجنة وطنية للرصد والمتابعة في مجال تنفيذ حقوق المعاقين طبقاً للاتفاقية الدولية والقوانين الوطنية الأخرى التي تحتوى على بنود تحفظ حقوق المعاقين ، وتم رصد ميزانية من وزارة المالية لتمويل مشروع رعاية المعاقين .
- ثالثاً : تحديات ومعوقات التنفيذ على المستوى القومي للاتفاقية :**
١. قلة التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في المجال وقيادات المعاقين .
 ٢. قلة البحوث والدراسات وعدم وجود تعاون دولي في المعارف العلمية والتقنية .
 ٣. عدم توافر البرامج الإنمائية المختلفة والميزانيات التي تغدو العمل .

٢. إجراء دراسة عن أوضاع النساء ذوات الإعاقة في الولايات المتأثرة بالذرائعات عددها ٦ ولايات بتكلفة قدرها ٥٠ ألف دولار .
٣. إنشاء مرصد للإعاقة يشمل المعرف وكل المعلومات والبيانات للإعاقة في السودان بتكلفة قدرها ١٥٠ ألف دولار .
٤. برامج متخصصة للعاملين في الإعاقات العقلية وصعوبات التعلم والصعوبات النمائية عموماً خاصة فيما يتعلق بوسائل التشخيص والقياس والبرامج الملائمة للتدخل ١٠ دورات تدريبية بتكلفة ٧٥ ألف دولار لكل دوره .
٥. المساعدة في عمل خطة تنفيذية ملائمة الوطنية للبلاد من واقع روح الاتفاقيات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى الولايات السودانية ومطلوب :
١. خبير متخصص
 ٢. أجهزة كمبيوتر عادي عدد (١٥) .
 ٣. أجهزة كمبيوتر محمول عدد (٣) .
 ٤. جهاز فاكس عدد (٢) .
 ٥. أجهزة كمبيوتر ذاتية للمكفوفين عدد (٦) .